تحصيل الضرائب

تحصيل الضرائب مسألة تشغل أذهان كثير من صناع السياسات في إفريقيا، وهم محقون في ذلك. والخبر السار هو أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في المتوسط تمكنت من تحسين مستوى تحصيل الضرائب من نحو ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في منتصف تسعينات القرن الماضي إلى ما يزيد على ١٨٪ في ٢٠١٦. ولكن الإيرادات لا تزال دون المستوى اللازم لسد حاجاتها إلى الإنفاق، بينما ارتفع الدين العام على مستوى القارة ككل. وإذا نظرنا إلى المستقبل، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه يجب على كثير من البلدان منخفضة الدخل زيادة إنفاقها بنسبة ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي لكي تحقق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، تتطلع الحكومات إلى التحرك إلى «ما وراء المعونة» لتمويل عملياتها التنموية. فهل من طريقة لتحقيق هذه الأهداف؟

وفي الكتاب الذي يحمل عنوان «الضرائب في إفريقيا»، يلقي كل من ميك موور وويلسون بريتشارد وأود–هيلج فيلدستاد الضوء على تاريخ فرض الضرائب في إفريقيا ويصفون الوضع الراهن. ويقدم المؤلفون أفكارا لتحصيل مزيد من الضرائب في إفريقيا، بناء على خبراتهم الواسعة في إسداء المشورة للحكومات بشأن السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات، ولكن دون وضع صيغة محددة لذلك.

ويبدأ الكتاب بسرد تاريخ النظام الضريبي في إفريقيا بصورة موجزة، والذي ترجع جذوره إلى عصر الاستعمار. فقد فُرِضَت الضرائب في الأساس على الأفارقة وكانت مصممة لإجبار العاملين على التعامل في الاقتصاد النقدي، حينما كانوا يعملون في المزارع والمناجم الواقعة رهن السيطرة الأوروبية. ولا تزال بعض الضرائب مقترنة بهذه الحقبة وتواجه معارضة كبيرة. وبعد الاستقلال، تحولت الحكومات إلى فرض ضرائب على صادرات قطاعي الزراعة والتعدين بغرض تطوير الصناعة المحلية وإعادة توزيع الدخل. وفي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، تحولت البلدان الإفريقية إلى منهج أكثر اعتمادا على السوق وابتعدت بصفة أساسية عن فرض ضرائب على الصادرات.

واليوم، أصبحت النظم الضريبية في أنحاء القارة تتكون من مزيج من الضرائب المباشرة على الدخل الشخصي ودخل الشركات وضرائب غير مباشرة على الاستهلاك، مثل ضريبة القيمة المُضافة. ومع هذا، يشير المؤلفون إلى محدودية فرص فرض ضرائب محلية بسبب الرشاوى التي يجب أن يدفعها المواطنون للحصول على الخدمات الأساسية. ويشيرون كذلك إلى مشكلات تحصيل الضرائب من الأغنياء والمواطنين أصحاب النفوذ. وأخيرا، تسعى كثير من البلدان جاهدة — ليس في إفريقيا وحدها — لتحصيل الضرائب من الشركات متعددة الجنسيات التي تستخدم استراتيجيات متطورة لنقل الدخل إلى الملاذات الضريبية.

أين إذن إمكانات تحصيل مزيد من الضرائب؟ يقول المؤلفون إن التطوير المتزايد لسلطات إدارة الإيرادات في إفريقيا يمكن أن يساعد على تصميم وتطبيق نظم ضريبية أفضل، في رواندا أو أوغندا على سبيل المثال. ولسوء الحظ، تواجه السلطات الضريبية معارضة قوية من أصحاب المصالح المكتسبة تعوق الإصلاحات. ولكن هناك قوة سياسية موازنة آخذة في الظهور، فقد بدأ المجتمع المدني يدعم تعبئة الإيرادات، من أجل تعزيز العدالة والإنصاف والمعاملة بالمثل والمساءلة. وفي هذا السياق، يذكر المؤلفون أن كثيرا من الحكومات أقدر على تفسير الحاجة إلى الضرائب بالإشارة إلى مصارف إنفاقها.

والكتاب الذي يحمل عنوان «الضرائب في إفريقيا» عمل رائع يغطي مسألة فرض الضرائب والتحدي الماثل أمام تحصيل مزيد من الضرائب من عدة زوايا. واللغة التي يستخدمها الكتاب بعيدة عن استخدام المصطلحات الفنية المتخصصة ويشجع كل من يهتم بالسياسة الضريبية وإدارة الإيرادات على قراءته. ويقول المؤلفون إن قادة إفريقيا يتطلعون بمزيد من الأمل إلى حلول إفريقية وهو أمر مشجع. غير أن القراء المهتمين بالسياسة ربما يرغبون في التعرف على بعض الأفكار الملموسة بقدر أكبر حول الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات في هذا الصدد. FD

أكسل شيملبفنيش، رئيس قسم في الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي

ميك موور، وويلسون بريتشارد، وأود–هيلج فيلدستاد
الضرائب في إفريقيا: الإجبار والإصلاح والتنمية

Mick Moore, Wilson Prichard, and Odd-Helge Fjeldstad
Taxing Africa: Coercion, Reform and Development
Zed Books, London, 2018, 288 pp., $24.95